كـــــلام ابـــيـــض

## لماذا لا يرد المسؤول؟

■ جلال حسن

كل ما يكتب بالجرائد لا يثير المسؤول، كم شكوى وقضية عنونت باسم المسؤول ولكن لا جواب، رسائل وبيانات كتبت بالأسماء والأرقام والعناوين ولكن دون جدوى، كل اللافتات المكتوبة بخط عريض والمدهونة بصياح الفقراء لا يقرؤها المسؤول ولا ينتبه لها من نافذة سيارته المظللة وهي تعبر شوارع بغداد المزدحمة. أتهمنا مدراء الإعلام في الوزارات بأنهم لا يطلعون المسؤولين على شكاوى الناس، ويخفون معاناتهم، ويحاولون أن يلمعوا جدران وزاراتهم من التهم، لكننا رأينا بعضهم والبعض قال لنا، أن البريد يصعد يومياً للمسؤول وفيه ما ينشر عن دائرته وعن أساليب معيته وعن سيل الشكاوى المتكررة.

أذن لماذا لا يرد المسؤول؟ ولا يكلف نفسه لقراءة ما يكتب ويسمع ويرى، أحد المسؤولون قال: انه يتابع عن كثب كل ما ينشر في الصحف، بل ويتابع بنفسه الشكاوى التي ترد دائرته، واستشهد بمدير إعلامه الذي صاح: صحيح أستاذ ومضبوط.

جمعت كل الشكاوى والمطالبات والدعوات ومعاناة الناس الخدمية المنشورة خلال شهر والتي تبدأ من القرى والنواحي والأقضية والمحافظات وحالات الغبن والحيف والشكاوى المباشرة والمعنونة إلى المسؤولين في تلك الوحدات الإدارية، ولكن لا رد ولا إجابة، وإذا كلف المسؤول مدير أعلامه فان أول ما يبدأ به النفي والدفاع وإيجاد التبريرات والحجج والبراهين والتذرع بأسباب واهية، وكأن أي شكوى هي تهمة تلتصق برأس الدائرة ويحاول أن يجد الأسباب اللازمة لنفيها تماماً واعتبارها تعيق المصلحة العامة أو إلقاءها على جهة أخرى أو تداخلها في عدم الصلاحية وغيرها من الإجابات الجاهزة.

أن غياب قانون الصحافة وإدراجه على طاولات مجلس النواب يعلوه الغبار والنسيان فمنذ عام ٢٠٠٧ لم يزل موضع جدل رغم التعديلات التي أجرت عليه، ما جعل المسؤول يطمئن بعدم وجود رقابة حازمة تكشف الأخطاء وحالات الفساد التي تمر من دون إجراءات قانونية تحد من حالات الفوضى.

إن الصحافة محكومة بالدستور باعتبارها سلطة رابعة تكشف المعوقات والخلل في الدوائر الخدمية وممارسة النقد الموضوعي فضلاً عن أنها جزء في إنجاح مؤسسات الدولة.

المادة ٣٨ وفي باب الحريات نصت على حرية التعبير، وبين القانون أن هذه الحرية لا تعطى بل تولد مع الإنسان وبالتالي لا يمكن وضع العراقيل على الإعلام من خلال القانون.

أحد الأصدقاء الصحفيين حين سألته لماذا لا يرد المسؤولون ؟ قال بألم: كلما ازدادت الحكومة قوة عسكرية، كلما كثرت القيود على الصحفيين.

jalalhasaan@yahoo.com

### في المجلس العراقي للسلم والتضامن

# ندوة حوارية بشأن التأثيرات النفسية و الاجتماعية عند "أطفال الشوارع"

□ بغداد / كاظم الواسطي

جانب من الندوة الحوارية

أقام المجلس العراقي للسلم والتضامن ندوة حوارية عن "أطفال الشوارع" وقدمت الناشطة المدنية والتدريسية في جامعة بغداد باختصاص (فلسفة علم النفس التربوي) الدكتورة نهى الدرويش محاضرتها من زاوية التأثيرات النفسية والاجتماعية التي يعاني منها أطفال الشوارع وما يترتب عليها من انحرافات في السلوك والأفكار، سيكون لها لاحقا نتائجها المدمرة على سلوكياتهم في أعمار الشباب. وفي هذا الصدد أشارت إلى اهتمامها بموضوعة (أطفال الشوارع ) منذ بداية التغيير في ٢٠٠٣ وما وفره الإنترنت من مجالات واسعة في هذا الجانب، مع تأكيدها على اعتماد تجاربها الميدانية في تناول هذا الموضوع المهم والخطير.

وتطرقت إلى أنه على الرغم من إبداع الإنسان العراقي وثقافته المميزة إلا إنها تفضل عدم التركيز على خصوصيتنا العراقية فقط، وأن نتجاوز ذلك إلى النظرة الإنسانية الشاملة والعامة لإيجابية ذلك في دراسة هذه الظاهرة.

وأشارت المحاضرة إلى السلبية الاجتماعية في التعامل مع مصطلح "أطفال الشوارع" باعتباره سبّة وعيب بالمفهوم الاجتماعي التقليدي. ففي مجتمعنا هنالك نبذ لهذه الشريحة البشرية لكونها غير منتجة وتفتقر إلى الإيجابية في السلوك وفقدان القيم.

وتقترح الدكتورة مصطلحاً بديلاً أكثر ملائمة لواقع هذه الشريحة وهو "المحرومون ثقافياً" الذين يعيشون في مجتمعات لا تهتم بالجانب التربوي، وينحدرون من اسر ذات دخل متدني لا تستطيع توفير مقومات تربية أخلاقية وقيم سوية لهؤلاء الأطفال. علما أن ٨٠٪ من أطفال مجتمعنا يعانون من الحرمان الثقافي.

كما نوهت إلى مصطلح آخر هو "المشردون" وهؤلاء لا يشملون الأطفال فقط بل منهم من بلغ سن الرشد وهم لا يكسبون عيشهم من العمل المنتج، بل هم شخصيات اتكالية وطفيلية تعيش على جهود الآخرين. وبذلك هم ليسوا جياعا وإنما اتكاليون يعتمدون على إعانات الدول والمؤسسات ويعيشون في أوضاع مزرية في أجواء الدعارة والمخدرات.

ولخطورة أوضاع هؤلاء المشردين اتخذت المجتمعات المتقدمة سلسلة من الإجراءات الوقائية لحماية هذه الشريحة من الانحراف عبر توفير "بيوت طعام المشردين" عن طريق تبرعات العوائل والمؤسسات الداعمة لهذا المشروع. وفي الوقت ذاته تقوم هذه المؤسسات –ومعظمها من مؤسسات المجتمع المدني- بتنظيم سلوك المشردين وإرشادهم بشكل متواصل ليكونوا بمستوى السلوك السوي للمواطن في تناول الطعام والملبس والتعامل بإيجابية مع الآخرين.

وأكدت الدكتورة نهى الدرويش أهمية عدم التعامل مع هذه الشريحة بوصفهم أطفالا فقط وإنما أن نفكر بما سيقومون به في عمر الشباب من انحرافات وجرائم إذا ما تركوا بدون رعاية واهتمام، وهم يشكلون قنابل موقوتة في المجتمع.

وتقترح المحاضرة تقديم المساعدة والحماية لهذه الشريحة عبر تنظيم ما يهدر من طعام في مجتمعنا، وفي مناسبات عديدة، لغرض تقديمه للجياع والمحتاجين فعلاً له، وحمّلت في هذا الجانب منظمات المجتمع المدني الجهات ذات العلاقة مسؤولية الاهتمام بهذا الموضوع عبر الاتصال برجال دين أو مؤسسات حكومية لتطبيقه بشكل إنساني يستفيد منه أكبر عدد من هؤلاء المشردين.

وفي جانب آخر تقترح المحاضرة إطلاق مصطلح "فاقدو الرعاية الأسرية" بديلاً عن "أطفال الشوارع" لان هنالك الكثير من الأسر تترك أطفالها في الشوارع دون مراعاة لما يمكن أن يحصل لهم من انحرافات وتشوهات يصعب التحكم بمعالجتها لاحقاً، وطالبت النشطاء المدنيين بالعمل الجاد والبحث عن حلول ملائمة لهذه الظاهرة الخطيرة.. وأن يعملوا بصدق في وسط الشارع وألا يبقوا أسيري مكاتب الترف التي لا تقدم شيئا في هذا المجال.

وأشارت الدكتورة الدرويش إلى أن انعكاسات عمليات الطلاق التي تحدث في المجتمع واعتبرت الطلاق منتجاً كبيراً لهؤلاء الأطفال المشردين في الشوارع وسبباً في تعرضهم للأمراض النفسية والانحرافات الجنسية. فالأطفال في سن مبكرة لا يعرفون المعنى التجريدي لقيم الشرف والكرامة ولهذا هم بحاجة إلى تثقيف وتوعية أسرية ومجتمعية بهذه المفاهيم قبل أن نحاكمهم على سلوكياتهم الشاذة.

بعدها قدم المحامي زهير ضياء الدين محاضرته عن الجانب القانوني الذي يخص ظاهرة "أطفال الشوارع" وأكد على أهمية هذا الموضوع ودراسته وفق التشريعات القانونية . مشيراً إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر والنافذ عام ١٩٤٨ هو أول وأهم وثيقة تبنت موقفاً صريحاً من الأطفال والتي نصت الفقرة (٢) من المادة الخامسة والعشرين من الإعلان على "للأمومة والطفولة حق في رعاية ومساعدة خاصتين ولجميع الأطفال حق التمتع بذات الحماية الاجتماعية سواءً ولدوا في إطار الزواج أو خارج هذا الإطار"، وتطرق إلى اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة العام ١٩٨٩ وشملت هذه الاتفاقية بتعريفها "كل من لم يتجاوز الثامنة عشرة من العمر". وقد صادق العراق على هذه الاتفاقية التي تضمن للطفل الحماية والرعاية اللازمتين لرفاهه. وبهذه الحالة فإن العراق ملزم بتنفيذ جميع موادها ولكننا نجد غياب دور الدولة في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة.

ويشير المحاضر إلى أن دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ قد أورد الكثير من النصوص المتعلقة بحقوق الطفل وحمايته من الاستغلال الاقتصادي وتوفير الضمان الاجتماعي والصحي والعيش بحياة حرة كريمة ولكن ظلت هذه النصوص حبراً على ورق في ظل الغياب الكامل لدور الدولة. وهنالك قانون رعاية الأحداث رقم (٧٦) لسنة ١٩٨٣ (المعدل) حيث أكد البند (أولاً) من المادة (٢٤) من القانون "إن الصغير أو الحدث يعتبر مشردا إذا وجد متسولا في الأماكن العامة أو تصنع الإصابة بالجروح أو العاهات أو استعمل الغش كوسيلة لكسب عطف الناس بقصد التسول".

وتبقى الدولة هي المسؤول الأول والأخير عن ذلك، حيث تتوفر لديها الموارد بما يكفي ويزيد للقضاء على هذه الظاهرة كلياً وبوقت قياسي لخلق مجتمع آمن وإنساني.

وفي ختام المحاضرتين شارك عدد من الحاضرين بمداخلات متنوعة تخص الموضوع مع طرح أمثلة صادمة عن واقع "أطفال الشوارع" أو "فاقدي الرعاية الأسرية" في العراق وما يشكلونه من خطر على بنية مجتمعنا العراقي في الحاضر والمستقبل.

**الحالة الجوية**

الطقس: أمطار
شروق الشمس: ٦:٥٨

درجة الحرارة العظمى: ١٢ مئوية
درجة الحرارة الصغرى: ٣ مئوية

الرطوبة النسبية: ٥٦%
الضغط الجوي: ١٠١٣

الرؤية: جيدة جدا

## 24 ساعة خارج بغداد

### وصفوه بالمتردي وغير المواكب لروح العصر

# منظمات المجتمع المدني ونقابة المعلمين يدعون للنهوض بالواقع التعليمي

□ الناصرية / حسين العامل

دعا عدد من منظمات المجتمع المدني ونقابة المعلمين في ذي قار إلى النهوض بالواقع التربوي في المحافظة وعموم العراق وطالبوا بتشكيل لجنة عليا للتعليم تتولى إدارة العملية التربوية وتحسين الواقع التعليمي والتربوي الذي وصف بالمتردي.

وتبنى المشاركون في الورشة الحوارية التي عقدها مكتب منظمة تموز في المنطقة الجنوبية وحضرها ممثلين عن منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام فضلا عن نقيب المعلمين في ذي قار حسن السعيدي جملة من التوصيات بشأن واقع التعليم في العراق من بينها:

إعادة النظر بالقوانين والأنظمة والتعليمات التربوية التي أصبحت لا تتلاءم مع متطلبات العملية التربوية المعاصرة واستحداث لجنة تربوية عليا على مستوى العراق والمحافظات تضم ممثلين عن وزارة التربية ونقابة المعلمين ومنظمات المجتمع المدني وخبراء تربويين لتتولى تقديم الدراسات والتوصيات الملزمة للدوائر التربوية التنفيذية . على ان تكون هذه اللجنة برئاسة رئيس الوزراء في المركز ورئاسة المحافظين في اللجان الفرعية الخاصة بالمحافظات.

كما شددت التوصيات على أهمية تبني حملة وطنية لبناء المدارس لتتمكن المؤسسات التربوية من خلالها معالجة الاكتظاظ في المدارس والنقص الحاد في الأبنية المدرسية مقترحين بناء ما لا يقل عن ١٠٠ مدرسة سنويا في المحافظة الواحدة. مع تطبيق القوانين التي تمنع الاستحواذ على الأبنية المدرسية واستخدامها لإغراض غير تربوية كما دعوا إلى إعادة الأبنية التي تم الاستحواذ عليها في وقت سابق وذلك في إشارة إلى استيلاء مجلس محافظة ذي قار على إحدى البنايات المدرسية واتخاذها مقرا له.

وفي مجال الكوادر التدريسية وتطوير المناهج أشارت التوصيات الى ضرورة تأهيل وتطوير الكوادر التدريسية على المستويين الأكاديمي والتربوي ووفق برامج منهجية مع الاهتمام بمناهج معاهد أعداد المعلمين والعمل على تغيرها وتطويرها بما ينسجم مع الواقع التربوي الحديث. فضلا عن الاهتمام باختيار مشرفين أكفاء وحسب الضوابط التربوية وتأهيلهم في المعهد التربوي لمدة لا تقل عن سنة على أن يجري اختبار سنوي لتقييمهم وطيلة مدة الخدمة. وكذلك تفعيل دور المرشد التربوي في معالجة مظاهر العنف في سلوك بعض الطلبة ومشكلة التسرب الآخذة بالتصاعد في مدارس المحافظة.

وفيما يخص محو الأمية أكدت التوصيات التي أقرتها الورشة الحوارية التي شاركت بها المدى على أهمية تفعيل قانون التعليم الإلزامي والتسريع بتشريع قانون المرحلة الثالثة للامية والذي يعد مكملا لمرحلتي الأساس والتكميلي ليكون بإمكان الدارس الحصول على شهادة الدراسة الابتدائية وذلك لأهمية هذا التشريع في تحفيز الأميين على الانتظام في مراكز محو الأمية كونه يمنحهم فرصة أفضل للتعين ويمكنهم من مواصلة الدراسة. كما دعت التوصيات إلى زيادة مراكز محو الأمية وبما يتناسب مع حجم الأمية في المحافظة والذي يقدر بـ ٤٠٠ ألف أمي وفق التقديرات الرسمية مطالبين في الوقت ذاته بزيادة أجور المحاضرين في المراكز المذكورة لاستقطاب الكوادر التعليمية في برامج محو الأمية واقترحوا رفع أجور المحاضرة من ٥٠٠ دينار إلى ١،٥٠٠ دينار كحد أدنى. كما تضمنت التوصيات عدة محاور أخرى من بينها دعم المدارس الأهلية والعمل على تطوير هذه التجربة الفتية.

وكانت منظمات تعمل تحت إشراف وكالات تابعة للأمم المتحدة قد قالت في تقرير لها نشر مؤخرا إن خمس العراقيين ممن تتراوح أعمارهم بين ١٠ و٤٩ سنة لا يعرفون القراءة والكتابة مشيرة إلى أن ١٩ في المئة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و١٤ لا يذهبون حاليا إلى المدرسة.

وتضم محافظة ذي قار ١١١ مركزا لمحو الأمية تتوزع على ٢٠ وحدة إدارية تابعة للمحافظة وينتظم فيها ٥٣٢٨ دارسا ودارسة ٧٠٪ منهم من الإناث بينما تقدر أعداد الأمية بنحو ٤٠٠ ألف أمي في المحافظة إذ تقدر معدلات الأمية بنحو ٢٠٪ من عدد سكان المحافظة البالغ نحو مليوني نسمة.

الأمية بحاجة الى معالجات سريعة.. تصوير: ادهم يوسف

ملفات خاصة

# الدروس الخصوصية معاناة تضاف لأولياء أمور الطلبة

□ بغداد / هشام الركابي

ما أن بدأ العد التنازلي لامتحانات نصف السنة الدراسية بدأت معاناة أولياء أمور الطلبة الذين يصر أبناؤهم على انخراطهم في حلقات الدروس الخصوصية بتكاليفها التي تفوق أحيانا دخل العائلة. وبعد أن كانت الدروس الخصوصية تفسر ببطء استيعاب التلميذ للمواد المنهجية أخذت في العراق مدى آخر، إذ يؤكد بعض أولياء الأمور أن بعضا من المدرسين يتقصدون عدم إعطاء المادة المنهجية في الصف حقها لأجل فرض الدروس الخصوصية على الطلاب ، وترويج حلول الامتحانات في بعض الأحيان مقابل المال.

وقال عدي عبد الله ولي أمر الطالب علي: إن مستوى التدريس في المدارس الحكومية الحالية ليس بالمستوى المطلوب ، ولكي تعوض العوائل النقص الحاصل لدى أولادها بالمواد المنهجية تضطر للجوء إلى الدروس الخصوصية ، مشيرا إلى أن الحل يكمن في حرص الملاك التدريسي لإكمال المنهج من خلال تشديد العقوبات عليهم.

الطالب عمر في الصف الرابع الإعدادي يقول إن المواد المنهجية للسنة الحالية جديدة وصعبه ونحن في صف واحد عددنا يفوق الـ٤٥ طالبا ما يجعل عملية فهم المادة صعبة ومتعبة على المدرس الذي لا يتمكن من السيطرة إلا على السطور الأولى من الطلاب في الصف،ولذلك فان الطلاب الموسرين يلجؤون إلى التدريس الخصوصي لزيادة الفهم.

من جهتهم حمل عدد من المدرسين وزارة التربية مسؤولية تردي الواقع التعليمي ومستوى أداء الطلبة جراء تزايد أعداد الطلاب في الصف الواحد وعدم افتتاح مدارس جديدة أو إضافة مبان جديدة للمدارس المزدحمة الى جانب عدم تعيين مدرسين جدد .

محمد سعدون مدير متوسطة تطوان للبنين قال :إن السبب الرئيسي في عدم ايصال المادة المنهجية للطلاب هو كثرة عددهم في المدارس ما يؤدي إلى نتائج سلبية من ضمنها عدم استيعاب الطلبة بالإضافة إلى أن كثيرا من الطلبة لا يتمتعون بقابلية ذهنية جيدة وذوي مستوى متوسط من ناحية استقبال المواد العلمية.

تشاطره بالرأي الست سعاد ذنون المدرسة في المتوسطة ذاتها إذ قالت: إن تزايد عدد الطلاب في المدرسة جعل الصف الواحد متزاحما وإذا أراد المدرس إجابة جميع الطلاب عن سؤال معين فانه يقضي معظم وقت الدرس في استعراض الإجابات وتصحيحها بمعنى أن المدرس والطالب يعاني المشكلة ذاتها. وأضافت أن حل هذه الظاهرة استعصى على وزارة التربية التي قالت إنها ستستمر حتى مع العقوبات التي توقعها على المدرسين الخصوصيين.

مدير عام تربية الكرخ الثانية عبد الستار جبار، بين أن الدروس الخصوصية مستمرة إذا لم يتم معالجة البناء المدرسي ، مشيرا إلى أن الإجراءات التي تقوم بها إدارات المدارس نقوم بمطابقتها والتحقيق بها فإذا ثبت الأمر أن المدرس يعطي دروسا خصوصية نقوم بنقله إلى مدرسة ثانية تكون في قطاع بعيد وإذا كان يدرس المراحل المنتهية ننقله إلى مراحل غير منتهية.

## 5 X 5

### النقل: إجلاء ١٢١٣ عراقياً من مصر

□ بغداد/يوسف الطائي

أكدت وزارة النقل أنها أجلت ١٢١٣ عراقيا من الأراضي المصرية خلال الأيام الماضية على خلفية الاضطرابات الحاصلة فهناك، مؤكدة استمرارها في تسيير رحلات مجانية إلى مصر لإجلاء الجالية العراقية الراغبة بالعودة إلى البلاد.

وقال مصدر مسؤول في الوزارة لـ(المدى) أمس الثلاثاء إن الوزارة مستمرة في تسيير رحلتين يوميا إلى مصر بالإضافة إلى الطائرة الرئاسية لجلب العراقيين الراغبين بالعودة إلى البلاد، مضيفا أن الرحلات ستسمر حتى إجلاء جميع العراقيين هناك، وانه تم حتى الآن إجلاء ألف و٢١٣ عراقيا من الأراضي المصرية. وأكد المصدر انه تم إرسال الرحلات اليوم إلى مصر لإجلاء أعداد جديدة من المواطنين العراقيين وإعادتهم إلى البلاد مجانا. وكان وزير النقل هادي العامري قد أوعز إلى شركة الخطوط الجوية العراقية إحدى تشكيلات وزارة النقل وبالتنسيق مع السفارة العراقية في مصر بضرورة نقل العراقيين المقيمين في مصر إلى بغداد مجاناً سواء كانوا من الحاصلين على إقامة أو من طالبي اللجوء بسبب اضطراب الأوضاع الأمنية في مصر.

### لجان لضمان الجودة في الكليات الأهلية

□ بغداد / المدى

أعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي علي الأديب أن الوزارة بصدد تشكيل لجان خاصة، هدفها إعادة تقييم أداء الكليات الأهلية ومراقبة مدى التزامها بشروط الجودة العلمية.وقال الأديب خلال اللقاء الذي جمعه برؤساء وعمداء الجامعات والكليات الأهلية في مبنى الوزارة، إن "من أبرز أهداف الوزارة في المرحلة المقبلة هو رفع مستوى الجودة للتعليم العالي في العراق، بما يوازي التطور الذي تشهده باقي بلدان العالم، ولهذا سيكون على الكليات الأهلية أن تواكب متطلبات الارتقاء بالتعليم وعدم التساهل في مستوى الجودة". وأوضح الأديب أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي "ستشكل لجانا خاصة هدفها مراقبة وإعادة تقييم الجامعات والكليات الأهلية، وفي حال لم تتمكن هذه الجامعات من الإيفاء بمتطلبات العمل الجامعي المتطور، سنبلغها بضرورة تصحيح مساراتها التعليمية بما يتوافق مع الجودة المطلوبة، وبخلاف ذلك ستتحمل هذه الكليات نتائج عدم السعي لترصين مستواها العلمي". وبين الأديب خلال اللقاء أن هناك حاجة كبيرة "لرفع مستوى التعليم في العراق بغية الوصول إلى مراتب متقدمة في هذا المجال".

### ٢٢ مليار دينار إيرادات أمانة بغداد

□ بغداد / المدى

بلغت إيرادات أمانة بغداد من إيجار الأملاك والعقارات العائدة لها لعام ٢٠١٠ حوالي (٢٢) مليار دينار.

ونقل مصدر إعلامي للمدى أمس الثلاثاء عن وكيل أمانة بغداد للشؤون الإدارية عبد الحسين المرشدي قوله "إن إيرادات أمانة بغداد لعام ٢٠١٠ بلغت (٢٢) مليار دينار وهي حصيلة لعملية جباية مبالغ إيجار الأملاك والعقارات التابعة لها"، مشيراً الى "ان عوامل عدة ساعدت على جباية هذه المبلغ أبرزها التطور في عمل قسم الجباية التابع لدائرة العقارات وتحسن الظروف الأمنية في العاصمة بغداد علاوة على وجود تنافس كبير بين الراغبين باستئجار بعض الاملاك لأهميتها مما يساعد على ارتفاع بدل الإيجار الخاص بها".

وبين "أن (٩٩٪) من أملاك أمانة بغداد مؤجرة إلى المواطنين والنسبة الباقية إلى مؤسسات ودوائر الدولة وهي موزعة في عموم مدينة بغداد وعددها يصل إلى حدود (٢٢٠٠٠) ملك منها محال وأسواق ومرائب وبنايات ومطاعم وأماكن ترفيهية وسياحية وغيرها".

### خبير: سوء التخطيط ناتج من نقص قاعدة بيانات

□ بابل /عادل الفتلاوي

عزا خبير منظمة الصحة العالمية الدكتور حسن علوان بيعي رئيس طب المجتمع في جامعة بابل سوء التخطيط في العراق الى عدم توفر قاعدة بيانات دقيقة وسليمة في اغلب المجالات في العراق. مشيرا الى ان فشل اغلب المشاريع في العراق بسبب سوء التخطيط الناتج من عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة ونظرة مستقبلية وتخطيط استراتيجي سليم داعيا في الوقت ذاته إلى ضرورة تحديد اعتماد تخطيط سليم يحلل الواقع من خلال جمع معطيات وبيانات سليمة ودقيقة يرتكز عليها وليس بصيغة عشوائية وضرورة تحديد تلك الأولويات والاحتياجات عند التخطيط داعيا مؤسسات ودوائر الدولة إلى توفير ومنح المعلومات والبيانات الحقيقية الخاصة بمشاكلها إلى المؤسسات والدوائر البحثية والباحثين لإيجاد الحلول العلمية لها منتقدا في الوقت ذاته عدم تجاوب اغلب مؤسسات ودائر الدولة في توفير تلك المعلومات والبيانات والذي يرجع إلى قلة وعي ذلك المسؤول المتربع على كرسي أدارة المؤسسة أو الدائرة خوفا من التشهير بأداء عمله ومنتسبيه.

لافتا إلى انه لا يوجد تنسيق حقيقي بين القطاعات المختلفة في العراق.

### مجلس نينوى يصادق على قانون الخدمات

□ الموصل / نوزت شمدين

صوت مجلس محافظة نينوى، على قانون الخدمات والرقابة على المشاريع، ذكر ذلك للمدى مصدر في إعلام المجلس، وذكر بان القانون الذي تمت مناقشته على مدى شهرين تقريباً تم التصويت عليه بالأغلبية المطلقة، وذلك بعد مناقشات مستفيضة امتدت لأشهر مع ممثلي الدوائر والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وذكر المصدر أن الهدف من القانون هو تفعيل الدور الرقابي للمجلس من اجل تقديم الخدمات بشكل أفضل للمواطنين، وتنفيذ المشاريع بالشكل المطلوب.

وكان عضو مجلس المحافظة يحيى عبد محجوب قد ذكر بان لجانا مرتبطة بالمجلس ستكلف بمراقبة أداء الدوائر الحكومية، وسترفع تقارير يومية وشهرية وفصلية وسنوية، وسيتمخض عن ذلك تكريم المميزين وملاحقة المقصرين بموجب القانون، وبين بان عنصر الإلزام في تعاون الدوائر مع اللجان سيكون متوفرا بموجب هذا القانون. من جهة أخرى انتقد محافظ نينوى أداء مديرية بلدية الموصل، واتهمها بالتقصير في أداء مهامها، وقال بان هناك فوضى كبيرة في عدد من الأقسام أدت الى تأخر العمل وبالتالي تضرر المواطنين في مدينة الموصل.